أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي بين الواقع وضرورة الإصلاح

The food security situation in the Arab world between reality and the need for reform

سامية بزازي [1]*

[1] جامعة 8 ماي 1945 . قالمة . (الجزائر)، samiya.eco@live.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/12 تاريخ القبول: 2022/10/16 تاريخ النشر: 2023/01/05

ملخص:

تسعى الدول العربية كغيرها من دول العالم للتخلص من التبعية الغذائية، أين نجدها تسعى باستمرار لتحقيق الأمن الغذائي. ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة للتعرف على وضعية الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال دراسة أهم مؤشرات الأمن الغذائي وفق المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

توصلت الدراسة إلى أن مستويات الأمن الغذائي في الوطن العربي لا تزال متواضعة نسبة للمؤشرات المدروسة مما يتطلب ضرورة بذل وتوحيد الجهود لتجسيد مقومات الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي؛ الدول العربية؛ الزراعة؛ مؤشرات الأمن الغذائي.

تصنيف JEL: Q18 ، O13 ،Q

Abstract:

Arab countries, like other countries in the world, are trying to get rid of food dependency, where we find them constantly in search of food security. From this point of view, this study aims to identify the state of food security in the Arab world by studying the most important indicators of food security according to the Arab Organization for Agricultural Development.

The study concluded that the level of food security in the Arab world is still modest compared to the indicators studied, which necessitates the need to exercise and unify efforts to embody the elements of food security

.**Keywords**: *Food security; Arab countries; Agriculture; Food security indicators.*

Jel Classification Codes: Q 18; O13.Q

*سامية بزازي

1. مقدمة :

تواجه دول العالم عامة والوطن العربي خاصة العديد من التحديات، ويعد الأمن الغذائي أبرزها. الأمن الغذائي هو قضية محورية، نظرا لكون الغذاء ضرورة حيوية للإنسان. وبالنسبة لأي شعب، متى توافرت له حاجته من الغذاء بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة، أصبحت الحياة ميسورة واستقرت الأمور، واتجه الشعب إلى التشييد والتنمية وبناء الحضارة.

فنجد أن أغلب الدول العربية تعمل على تكثيف مجهوداتها للتقليل من وارداتها الغذائية، وعليه الاستقلال من التبعية الخارجية خاصة بالنسبة للمواد الغذائية الرئيسية. فهي بذلك كغيرها من بلدان العالم تسعى لوضع حد للجوع وتحسين التغذية وتشجيع الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني لتحقيق الفائض في السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتوجهه للتصدير، والعمل على استيراد المواد الغذائية الأساسية وحتى الكمالية التي تلبي حاجات ورغبات مواطنيها.

إلا أنه ورغم الإمكانيات المسخرة على مستوى الدول أو على مستوى التكامل بينها من خلال المنظمات والتكتلات الداعمة لتحقيق الأمن الغذائي، نجدها تحتاج لمزيد من الإصلاحات لتحقيق مستويات أعلى خاصة على مستوى الدول العربية التي تشهد تأخرا في ذلك.

1.1 الإشكالية:

في ظل الأوضاع التي مر بها العالم والدول العربية في السنوات الأخيرة، عرفت العديد من الدول العربية تذبذبا وتراجعا في قدرتها على تحسين مستويات الأمن الغذائي. وبناءً على ما سبق نقوم بطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى استطاعت الدول العربية تحقيق أمنها الغذائي في ظل التطورات التي يشهدها العالم اليوم؟

2.1 الأهمية:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتطرق إليه، إذ نسعا لتقديم نظرة وصورة عن أوضاع الأمن الغذائي بالدول العربية من خلال دراسة أهم محاور الأمن الغذائي بها وفق ما أقرته المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

3.1 الأهداف:

نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق جملة الأهداف التالية:

- الإلمام بأهم الجوانب النظرية للأمن الغذائي؛
- التعرف على وضعية الأمن الغذائي في الدول العربية من خلال دراسة أهم المحاور التي تعتمد عليها المنظمة العربية للزراعة؛
- السعي لتقديم بعض الحلول لتحسين مخرجات القطاع الفلاحي بالدول العربية باعتباره المحرك الأساسي لمستويات الأمن الغذائي بها.

4.1 المنهجية:

بغية إنجاز هذه الدراسة والتوصل إلى الأهداف المسطرة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي ضمن محاورها الثلاثة لتلاؤمه مع طبيعة الموضوع ومضمونه.

5.1 الهيكل:

للخوض في موضوع هذه الدراسة ارتأينا بدأها **بمقدمة** تعتبر كمدخل إلى صلب الموضوع، يقدم للقارئ فكرة عن الغاية من القيام بهذه الدراسة. ثم تم تناول **ثلاثة محاور** مترابطة تعالج جوهر الموضوع، جاءت كالآتي:

- الإطار النظري للأمن الغذائي؛
- واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال الفترة (2016 . 2021)؛
- آليات تحسين مستويات الأمن الغذائي في الوطن العربي.

وفي الأخير قمنا بوضع **خاتمة** للموضوع، تعتبر حصيلة للدراسة، أجملنا فيها أهم النتائج، ثم قدمنا بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تكون حلولا للإشكالية المطروحة.

2. الإطار النظري للأمن الغذائي

1.2 مفهوم الأمن الغذائي:

جاء مصطلح الأمن الغذائي كاصطلاح طرحته المنظمات والهيئات الدولية وتبنته الحكومات ليكون مرفقا مع مصطلحات أخرى كالأمن الأمن الوطني والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي. ويعد الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من **الأمن الاقتصادي** الذي يعرف على أنه "مجموعة من تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على الاحتياجات الأساسية من الأكل واللباس والسكن والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية او ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى

المعيشة". (سقي، 2020، صفحة 63) وغيرها من المصطلحات التي تنبه لضرورة مواجهة أخطار تهدد المجتمعات من أجل اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحد من آثارها.

في هذا الصدد عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الأمن الغذائي بأنه "يمكن ان يتوفر الأمن الغذائي في بلد ما أو مجتمع ما عندما تتاح أمام كل الناس الفرص المادية والاقتصادية والاجتماعية للحصول على الغذاء بصورة كافية في جميع الأوقات بطريقة تلبي احتياجاتهم وأذواقهم الغذائية مما يكفل لهم حياة نشطة وصحية". (عزوزي، بودي، و صيلع، 2021، صفحة 278)

أما البنك الدولي فعرفه على أنه: "تمكن جميع الأفراد من الحصول على الغذاء اللازم والضروري لقيامهم بنشاطاتهم المعتادة. إذ يتحقق ذلك عندما تتوفر في منطقة ما كل النظم التسويقية والتجارية التي تمكن الأفراد من الحصول على الغذاء الكافي حتى في أوقات الأزمات وتردي الإنتاج لمحلي وكذلك تردي الظروف السوقية الدولية". (قناوي، 2002، صفحة 3)

وعليه يمكننا القول إنه ورغم تعدد التعاريف في هذا الإطار لأنها أنها تصب في قالب واحد هدفه الأساسي توفير الحاجيات الغذائية للفرد بالكمية الكافية والنوعية المناسبة لكافة افراد المجتمع دون توقع أي تذبذب في المستقبل.

2.2 أبعاد الأمن الغذائي:

مما سبق يتضح لنا جليا أن هاك العديد من الأبعاد ذات العلاقة بالأمن الغذائي نذكر أهمها فيما يلي: (بن تارزي، 2016، الصفحات 199-200)

- **البعد السياسي**: إن استمرار التبعية للخارج في توفير متطلبات الغذاء سيقلص من حرية القرار السياسي والاقتصادي للبلدان المستوردة، وذلك أن هذه البلدان التي تعتمد على الخارج في الحصول على احتياجاتها عن طريق الاستيراد الخارجي، لا سيما في توفير المواد الغذائية وخاصة منها القمح الذي يكاد ينحصر إنتاجه في عدد محدود من الدول والتي تسيطر في نفس الوقت على تجارته العالمية نظرا لتوافر فائض القمح فيها كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، استراليا، وإلى حد ما الاتحاد الأوروبي سيكرس هيمنة القرار السياسي لهذه الدول على الدول المستوردة.
- **البعد الاقتصادي**: إن للعامل الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كما ونوعا وفق ما يستدعيه الوضع الصحي للإنسان، لكن عالم الأرض

والزراعة مرتبط بدرجة كبيرة بالكثير من العوامل التي تؤثر على مسار حركية الإنتاجية الزراعية والكيفية.

- **البعد الاجتماعي**: يهدف هذا البعد إلى إبراز مبدأ حق من حقوق الانسان المعروفة عالميا، ذلك أن لغذاء يعد حقا من حقوق الانسان منذ وجوده على الأرض ولولاه لما استمرت الحياة، وفي هذا المقام صارت مسألة تحقيق الأمن الغذائي هي الوجه الثاني لحق الغذاء، أي أن تحقيق الأمن الغذائي يعد الطرف الثاني من معادلة تعبر عن قدرة الدولة على إعطاء كل مواطن يقيم على ترابها حقه في الغذاء.
- **البعد الحركي:** إن الأمن الغذائي يتغير مثل بقية المؤشرات الاقتصادية الأخرى بحكم التغيرات التي نعيشها والناجمة عن ظاهرة العولمة التي غطت كل دول العالم، وبمقتضى هذه التغيرات فإن مفهوم الأمن الغذائي يجب أن يكون مسايرا لهذه التغيرات ويتسم بالحركية حتى يتكيف مع الظروف التي تمر بها دولة ما.

3.2 مؤشرات الأمن الغذائي:

تتمثل مؤشرات الأمن الغذائي فيما يلي: (طروبيا، 2020، الصفحات 71-72)

- **الرقم القياسي لنصيب الفرد من إنتاج الغذاء**: وهو متوسط نصيب الفرد من الكمية المنتجة سنويا من الغذاء في بلد ما منسوبا إلى سنة الأساس؛
- **إمدادات السعرات الحرارية يوميا**: أي صافي الإمدادات الغذائية في بلد ما مقسمة على عدد سكانه يوميا؛
- **نسبة الاعتماد على الأغذية**: أي نسبة الواردات الغذائية المتاحة للتوزيع الداخلي؛
- **المعونة الغذائية من الحبوب**: أي كمية الحبوب التي تقدمها البلدان المتبرعة والمنظمات الدوية. بما في ذلك برنامج الغذاء العالمي والمجلس الدولي للقمح التي يتم الإبلاغ عنها؛
- إضافة إلى العديد من **المؤشرات الأخرى** كنسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية ذات الاستهلاك السائد، نسبة قيمة صادرات الإنتاج الزراعي بالنسبة لوارداته، مقدار مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي ...الخ.

4.2 مقومات الأمن الغذائي:

إن تحقيق الأمن الغذائي كان وما يزال غاية الإنسان في كل زمان ومكان، ولتحقيق ذلك لابد من الأخذ بمقومات الأمن الغذائي التي نذكر أهمها فيما يلي: (ذياب الكبيسي، 2014، الصفحات 24-25)

- تأمين حصول جميع أفراد المجتمع بمختلف فئات العمر والجنس على ما يلزم لغذائهم بالكم والنوع مع ضمان حد أدنى لاستمرار الحياة في حدود دخلهم؛
- إن كميات الغذاء يجب أن تكون كافية لنمو جسم الإنسان وتجديد طاقته وقدرته على العمل؛
- إنتاج الغذاء من خلال العناية بسياسات التنمية الزراعية واتخاذ التدابير التنظيمية والهيكلية والسعرية اللازمة للاستخدام الكفء للموارد الإنتاجية المتاحة؛
- تنظيم الاستهلاك من الناحيتين الكمية والكيفية والأخذ بالأساليب المؤدية إلى تحقيق العدالة في توزيع المواد الغذائية بطريقة تكفل الوفاء بالاحتياجات القائمة للمجتمع؛
- التحكم في العوامل المختلفة المؤثرة على مركز الدولة في محيط العلاقات الاقتصادية الدولية بهدف تيسير تدبير ما يلزم للمواطنين فيها من غذاء. ويقتضي هذا الأمر تكوين احتياطي مخزون غذائي وفقا لمعدلات الاستهلاك السائد؛
- تحقيق أكبر نسبة مئوية من الميزان التجاري الغذائي الوطني وفق أسس تجارية مستقرة وعادلة. تضمن مصلحة جميع الأطراف المعنية. وبما يضمن حصول السكان على الغذاء في كل الأوقات.

3. واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال الفترة (2016 . 2021)

نسعى من خلال هذا العنصر إلى تقديم صورة شاملة لأوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال عرض مجموعة من المحاور الأساسية ذات العلاقة وفق مقررات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

1.3 إتاحة الغذاء في الوطن العربي:

يعد مدى إتاحة الغذاء من أهم محاور الأمن الغذائي التي توضح قدرة الدول على توفير الامدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء كان ذلك من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية.

1.1.3 إتاحة الغذاء من إنتاج الوطن العربي للسلع الغذائية النباتية والحيوانية:

حتى نستطيع الوقوف على مدى إتاحة الغذاء في المنطقة العربية نورد الجدول 1 و 2 كالآتي:

جدول 1: السلع الغذائية النباتية المنتجة في الوطن العربي خلال الفترة (2016 . 2021).

(مليون طن)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	التغير بين عامي 2021/2020 (%)
الحبوب	**49.71**	**55.10**	**53.37**	**61.01**	**54.48**	**60.44**	**10.09**
الدرنات	**14.92**	**15.35**	**16.64**	**17.17**	**18.73**	**18.09**	**(3.5)**
السكر الخام	**3.65**	**3.76**	**3.70**	**3.71**	**3.55**	**3.52**	**(0.7)**
البقوليات	**1.23**	**1.49**	**1.72**	**1.74**	**1.80**	**1.93**	**6.9**
الزيوت النباتية	**1.56**	**3.08**	**3.19**	**3.06**	**3.78**	**4.07**	**7.8**
الخضر	**53.86**	**50.43**	**49.68**	**54.82**	**51.64**	**52.05**	**0.8**
الفواكه	**35.92**	**35.42**	**46.66**	**40.28**	**45.46**	**47.88**	**5.3**

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021 (2022)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ص 16.

تعد محاصيل الحبوب من أهم **السلع الغذائية النباتية** الرئيسية وتساهم بالنصيب الأكبر سواء في المساحات المستغلة أو في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية. حيث يوضح الجدول أعلاه أن إنتاجها بلغ حوالي 60.43 مليون طن سنة 2021 بزيادة تقدر بـ 10.9 **%** مقارنة بسنة 2020.

إلى جانب السلع الغذائية النباتية يتمتع الوطن العربي **بثروة حيوانية** ضخمة تتركز أساسا في كل من السودان، الجزائر، موريتانيا، مصر، والصومال تدعمها **الثروة السمكية** في المنطقة العربية التي تسجل فائضا تصديري والجدول الموالي يوضح المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي للفترة (2016 . 2021)

جدول 2: تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة (2016 . 2021).

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	التغير بين عامي 2021/2020 (%)
السمك (ألف طن)	**5205**	**5630**	**4979**	**5651**	**5745**	**6225**	**8.4**
البيض (ألف طن)	**2154**	**2333**	**2253**	**2558**	**2344**	**2476**	**5.6**
الألبان (ألف طن)	**27808**	**27421**	**26016**	**25380**	**27308**	**27283**	**(0.1)**
اللحوم الحمراء (ألف طن)	**4652**	**4361**	**4287**	**4389**	**4314**	**4356**	**1.0**
لحوم الدواجن (ألف طن)	**4267**	**4647**	**5090**	**4931**	**5126**	**5085**	**(0.8)**
الأبقار (ألف رأس)	**58556**	**58715**	**58250**	**58129**	**55004**	**57737**	**4.9**
الأغنام والماعز (ألف رأس)	**275594**	**274447**	**304914**	**274756**	**287132**	**279627**	**0.6**
الإبل (ألف رأس)	**16424**	**16489**	**16431**	**16547**	**16781**	**16766**	**(0.1)**

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021 (2022)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ص 24.

نلاحظ من خلال الجدول 2 أنه ورغم الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها المنطقة العربية إلا الإنتاج الحيواني لم يشهد تطورا كبيرا خلال الفتر (2016 . 2021) ما عدا الأسماك التي حقق تطورا بـ 8.4 **%** مقارنة بسنة 2020، رغم أن معظم الثروة الحيوانية في الوطن العربي تعتمد على المراعي الطبيعية إلا أنها في المقابل لا تتوفر لها النظم المناسبة للتربية والرعاية.

2.1.3 إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية مصدرا الهاما للحصول لتوفير السلع الغذائية النباتية والحيوانية كما أنها تتكامل مع قطاع الإنتاج في الدول العربية، إذ تمكن من تصدير الفوائض واستيراد ما تحتاجه الدول العربية من السلع. ويوضح الجدول الموالي قيمة كل من الصادرات والواردات الكلية والزراعية لسنتي 2020 و2021 في الدول العربية.

جدول 3: قيمة الصادرات والواردات الكلية والغذائية الرئيسية في الوطن العربي لسنتي 2020 و2021.

(مليار دولار)

	2020	**2021**	**التغير بين عامي 2021/2020 (%)**
الصادرات الكلية	837.64	945.34	12.9
الصادرات الغذائية الرئيسية	20.67	18.60	(9.26)
الواردات الكلية	769.02	729.85	(5.09)
الواردات الغذائية الرئيسية	67.55	67.18	(0.56)

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021 (2022)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ص 25.

يبين الجدول 3 تراجع قيمة الصادرات الغذائية الرئيسية ب 9.26 **%** سنة 2021، ونجد بالمثل تراجع الواردات قليلا ب 0.56 **%**.

2.3 إمكانات الحصول على الغذاء في الوطن العربي:

تمثل جانب طلب المستهلكين على السلع الغذائية وفق إمكانياتهم المادية من جهة والعوامل المؤثرة في إمكانيات الحصول عليها من جهة أخرى كالدخل، وأسعار السلع الغذائية والنمو السكاني ...الخ. والشكل 1 يوضح مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء في الوطن العربي لسنة 2021:

الشكل 1: مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء في الوطن العربي لسنة 2021.

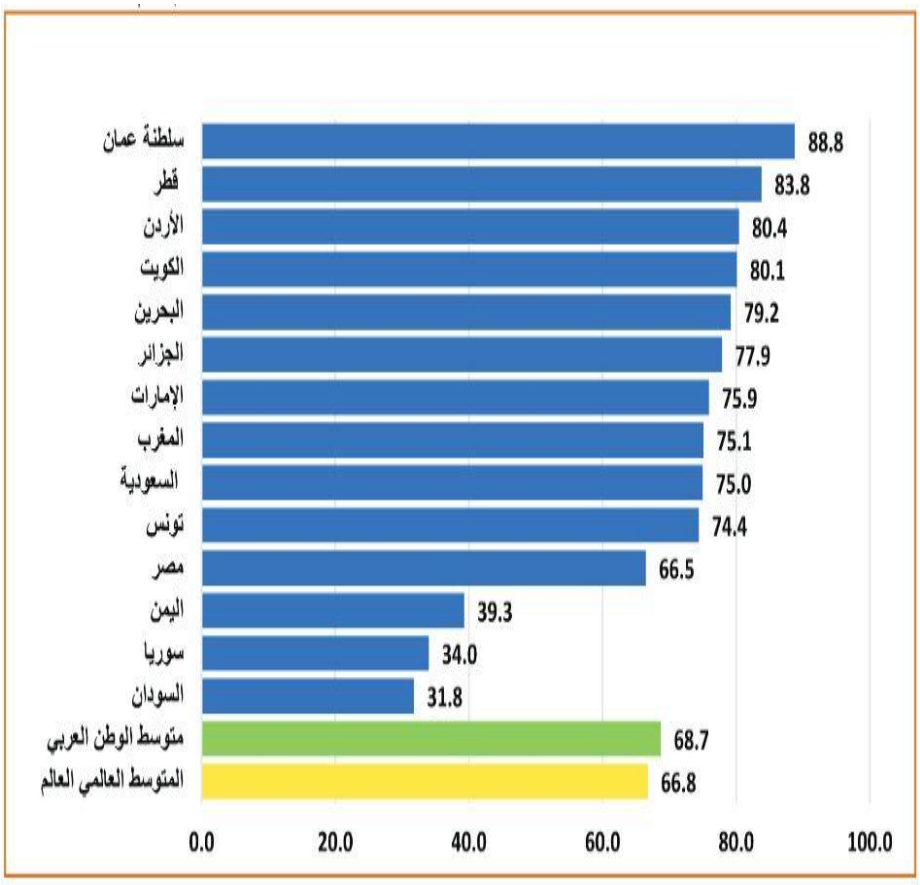

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021 (2022)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ص 32.

من خلال الشكل 1 يمكننا ملاحظة 3 مستويات لإمكانات الحصول على الغذاء في الوطن العربي نوجزها كالآتي:

- **الفئة الأولى [88.8 ـ 79.2] درجة**: وتشمل كلا من سلطنة عمان، قطر، الأردن، الكويت والبحرين؛
- **الفئة الثانية [77.9 ـ 66.5] درجة**: وتشمل كلا من الجزائر، الامارات، المغرب، السعودية، تونس ومصر؛
- **الفئة الثالثة [39.3 ـ 31.8] درجة**: وتشمل اليمن، سوريا والسودان.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من العوامل التي أثرت على إمكانية حصول المستهلكين في الدول العربية على السلع الغذائية خلال عمي 2020 و2021 أدت لتدهور القدرات الشرائية مع الركود الاقتصادي تزامنا مع تفشي فيروس كورونا مما أدى إلى عدم انتظام تزويد الأسواق بالمنتجات الغذائية وارتفاع تكاليف الإنتاج والتخزين والتبريد ما نتج عنه زيادة الاحتكار وارتفاع الأسعار في ظل تدهور مستويات الأجور وقيمة العملات المحلية أمام العملات الأجنبية في الكثير من المناطق العربية. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022، صفحة 36)

3.3 الاستفادة من الغذاء في الوطن العربي:

تشكل التغذية المثلى عنصرا أساسيا من عناصر الأمن الغذائي، وفيما يل عرض لمؤشر الاستفادة من الغذاء التنوع والجودة، حيث يتم قياس مؤشر جودة الأغذية وسلامتها عبر خمسة مؤشرات فرعية وهي: تنويع النظام الغذائي، الالتزام الحكومي بتحسين الأوضاع التغذوية، وتوافر المغذيات الصغرى، وجودة البروتين وسلامة الغذاء.

الشكل 2: مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الوطن العربي والعالم لسنة 2021.

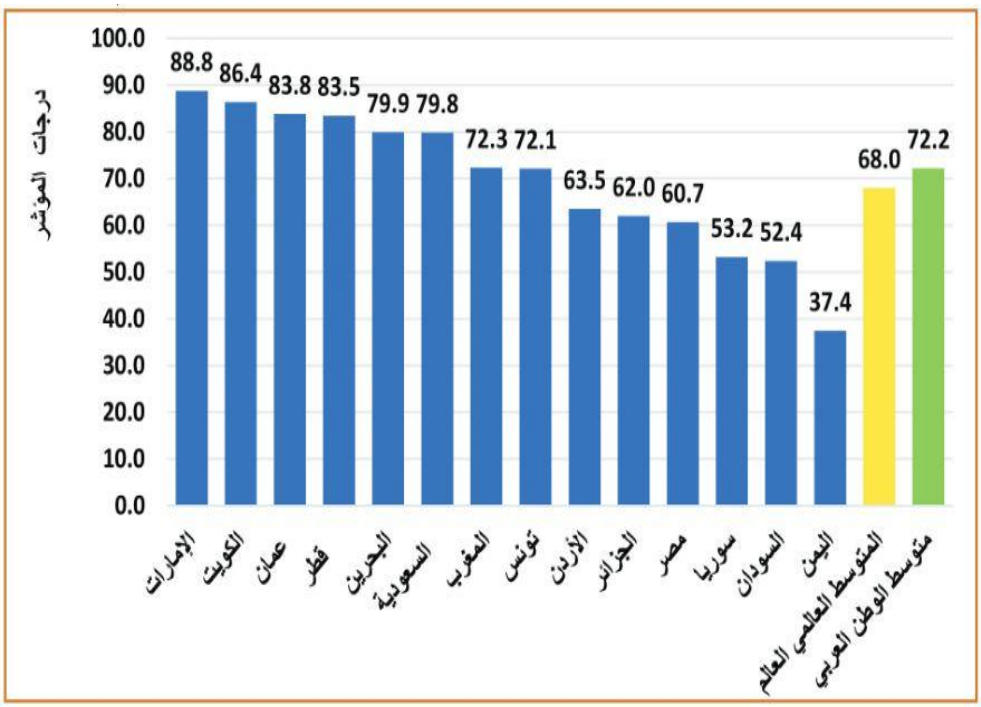

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021 (2022)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ص 38.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن درجات المؤشر تراوحت بين 88.8 و79.8 درجة في دول مجلس التعاون الخليجي، تليها المغرب وتونس بـ 72.3 و72.1 درجة على التوالي في حين تقل باقي درجات المؤشر لدى الدول العربية عن المتوسطين العربي والعالمي. مع ضرورة الإشارة إلى أن مؤشر سلامة الغذاء في الوطن العربي يفوق نظيره على المستوى العالمي.

4. آليات تحسين مستويات الأمن الغذائي في الوطن العربي

بناء على ما سبق نجد أنه ورغم الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها دول الوطن العربي غير أنها بعيدة في مستوياتها وإحصاءاتها عن ضمان مستوى جيد من الأمن الغذائي. لذا فإن تبني إصلاحات وإجراءات واستراتيجيات جديدة أصبحت ضرورة ملحة خاصة بعد ازمة كورونا. وفي هذا الصدد نقترح ما يلي:

- ضرورة وضع القوانين والتشريعات الداعمة لعملية التكامل الزراعي لتسهيل التبادلات الزراعية بين الدول العربية؛
- ضرورة توفير آلية تمويلية لدعم البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي؛
- العمل على توفير هيئات وأجهزة داعمة للأمن الغذائي وقت الأزمات العالمية تنشط على المستوى الوطني والإقليمي، للحفاظ على مستويات مقبولة لمؤشر سلامة الغذاء في دول الوطن العربي؛
- العمل على إيجاد استراتيجية لدعم القطاع الزراعي نظرا للمعوقات التي يعاني منها في الدول العربية، وتعزيز هيكلة القطاع الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار التركيز على المحاصيل الزراعية الرئيسية في التغذية للمنطقة العربية؛
- السعي المستمر والعمل الجاد لتنمية البحوث الزراعية لدعم التحديث التقني لتطوير الإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني، مما يفتح المجال أمام عصرنة تقنيات الري واستصلاح الأراضي وإدخال الأصنفة المحسنة ...الخ وغيرها من الآليات المساعدة على الرفع من الإنتاج الزراعي؛
- ضرورة تطوير نظم التسويق الداخلي والخارجي للمنتجات الزراعية، خاصة في مجال الخدمات التسويقية وتطوير البحوث التسويقية الزراعية ودعمها؛
- أهمية الترويج لإقامة مشروعات عربية في مجال الأمن الغذائي وذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار الزراعي في الدول العربية لتحفيز رأس المال العربي على الاستثمار الزراعي في الدول العربية ذات القدرات الزراعية الكبيرة؛

- تشجيع وتنشيط التبادل التجاري الزراعي العربي من خلال دفع الجهات العليا لهذا الاتجاه وإعطاء الأولوية للمنتج العربي، وإنشاء سوق عربية مشتركة في مجال الإنتاج الزراعي، وتعزيز اتفاقيات التبادل التجاري بين الدول العربية وإزالة العوائق التجارية أمامها، والتنسيق فيما بينها منعا للتماثل في الإنتاج الزراعي.

5. خاتمة:

من خلال ما تم عرضه وتحليله في هذه الدراسة يمكننا القول أن تحقيق الأمن الغذائي ليس بالمسألة السهلة في الدول العربية، رغم ما تتمتع به من مقومات ومؤهلات في هذا المجال.

فرغم ما تسجله بعض الدول العربية خاصة منها دول الخليج من مستويات مقبولة في مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي كمؤشر إمكانات الحصول على الغذاء ومؤشر جودة وسلامة الغذاء تظل العديد من الدول العربية تسجل مستويات متدنية على غرار سوريا واليمن مما يتطلب تجسيد المزيد من الاستراتيجيات للتخفيف من الآثار السلبية الناتج عن ذلك.

1.5 النتائج:

توصلنا من خلال هذه لجملة من النتائج نوجز أهمها فيما يلي:

- يعتبر تحقيق الأمن الغذائي مسألة ضرورية تسعى الدول العربية جاهدة لتحقيقها لما لها من آثار على المجتمعات العربية؛
- تمتلك الدول العربية العديد من المقومات الزراعية التي تؤهلها لتحقيق مستويات جيدة من مؤشرات المن الغذائي؛
- شهدت الدول العربية تحسنا في بعض المستويات الإنتاجية لبعض السلع الأساسية خلال الفترة (2016 . 2020) كالحبوب والزيوت النباتية، إلى جانب الثروة السمكية التي بلغت 6225 ألف طن سنة 2021 بمعدل بزيادة تقدر بـ 8.4% مقارنة بسنة 2020؛
- رغم المجهودات المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية إلا أنها لم تستطع تحقيق الاكتفاء الغذائي حيث بلغت وارداتها من المواد الغذائية الأساسية ما قيمته 67.18 مليار دولار سنة 2021 بنسبة 9.20 % من وارداتها الكلية؛
- شهدت السنوات الأخيرة العديد من العوامل التي كان لها الأثر البارز في تدني قدرة الدول العربية على توفير الغذاء المناسب لشعوبها، في مقدمتها الثورات التي شهدتها هاته الدول إلى

جانب الآثار السلبية لتفشي فيروس كورنا COVID-19، ما ساهم في تدهور القدرة الشرائية وهو ما ترجمه مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء في كل من اليمن وسوريا والسودان خاصة؛

- رغم أن مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الوطن العربي يفوق نظيره العالمي، غير أننا نسجل العديد من المستويات المتدنية له في العديد من الدول العربية أين تسجل كل من الأردن، الجزائر، مصر، سوريا، السدوان واليمين مستويات تقل عن 70 درجة.
- ضرورة تبني المزيد من الإصلاحات والاستراتيجيات التي تتناسب مع الأوضاع السائدة في الدول العربية والسعي لتحقيق التنمية الزراعية باعتبارها أساس تحقيق الأمن الغذائي بها.

2.5 الاقتراحات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها، نقدم ضمن النقاط التالية مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها المساهمة رفع مستويات الأمن الغذائي بالدول العربية كالآتي:

- العمل على توفير الإمكانيات اللازم لدعم التنمية الزراعية في الدول العربية باعتبارها المولد الأساسي للغذاء بها والسبيل لتحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- وضع استراتيجيات للتنبؤ بالأزمات في المستقبل لمواجهتها والحد من آثارها السلبية على إتاحة الغذاء خاصة المواد الأساسية بها؛
- تهيئة القوانين الداعمة لتجسيد التكامل الزراعي العربي وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية والإسراع في قيام الاتحاد الجمركي العربي لتعزيز الاستثمار الزراعي بالدول العربية؛
- العمل على تطوير نظم المعلومات الزراعية، مما يدعم ويسهل التبادل بين الدول العربية ويضاعف من فرصها في توفير المواد الغذائية الأساسية لسكانها؛
- خلق آليات جديدة أو إنشاء هياكل وهيئات خاصة بعملية تمويل الاستثمار الزراعي ودعم التنمية الزراعية بالدول العربية على اعتبار أن مشكل التمويل من اهم العقبات التي تعرقل عمليات تحقيق الأمن الغذائي؛
- دعم البحوث ومراكز البحوث بالوطن العربية التي تدعم المجال الفلاحي ومحاولة تجسيدها على أرض الواقع للتمكن من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة التي تمكن من تحقيق الأمن الغذائي بالوطن العربي.

6. قائمة المراجع:

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021 ، (منشورات المنظمة العربية للزراعة، الخرطوم، 2022). صفحة 36.
2. خير الدين بن تارزي. الأمن الغذائي وأوضاعه في الجزائر. مجلة الباحث، المجلد8. العدد 1 (30 جوان, 2016)، الصفحات 199-200.
3. عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي. تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية، دار أمنة، (عمان، الأردن، 2014). الصفحات 24 ـ 25.
4. عزت ملوك قناوي. الأمن الغذائي العربي. المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين. (2002). الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة:
5. فاكية سقي. استدامة التنمية وإشكالية بناء الأمن الاقتصادي في ظل مخاطر العولمة الاقتصادية. مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد3 العدد 2، (30 ديسمبر, 2020)، صفحة 63.
6. مريم عزوزي، عبد الصمد بودي، و عبد الله صيلع. الاستثمار الزراعي كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، (08 نوفمبر, 2021)، صفحة 278.
7. نذير طروبيا. تشخيص معضلة الأمن الغذائي في الجزائر: دعوة لتأهيل السياسات الزراعية المتعثرة وتعزيز فاعليتها. مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد1، (30 جوان, 2020). الصفحات 70-71.